

علمه الخلاف

# الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص: تجريب المجرب!

تُعدّ الشراكة بين القطاعين العام والخاص، في لبنان والكثير من البلدان المماثلة، بوصفها الحلّ ومعالجة النفايات وشرق الطرقات «السرحي» لمشكلات البنية التحتية والخدمات الأساسية والعلاج الفوري لأزمة العجز المالي والمديونية والفساد وسوء الإدارة وغير ذلك. الدولة يجري التسويق لهذه الشراكة على أساس فكرة واضحة ومحددة تتردد كشعار عام في كل مناسبة: «الدولة تاجر فاشل»، فهي تحقق الخسائر غالباً من جراء دعمها السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع، وتؤدي تدخّلاتها في الأسواق إلى تشويه الأسعار وفرض الاحتكار العام ومنع المستثمرين المحليين والأجانب من اقتناص النقد الدولي ومراكمة رأس المال، ولا سيما في المجالات التي لا يزال ينظر إليها

كحقوق للمواطنين على الدولة. مثل توفير المياه النظيفة والري والكهرباء ومعالجة النفايات وشرق الطرقات وإقامة نظم النقل والاتصالات ومرافق الصحة والتعليم واستثمار المواقع التاريخية والطبيعية والمتكالمات العامة المختلفة... إلخ. باريس 4 (سيدر) مشاريع بقيمة تصل إلى 7,5 مليارات دولار لتففيها عبر الشراكة مع القطاع الخاص. والتزمت في بيانها الوزارى منح هذه المشاريع الأولية في برنامجها الاستثماري الممتد على 10 سنوات، واستطلت بالبنك الدولي وصندوق النقد الكثير من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية تؤكد أن أعلى من تنفيذها بواسطة القطاع العام، وتنطوي أيضاً على أسعار أعلى يتحملها المستهلك مباشرة من ميزانيتها أو عبر الضرائب التي يسدها للدولة ويجري استعمالها في تمويل بعض أشكال هذه العقود،

تسويق هذه الشراكة كشرط مسبق للحصول على قروض خارجية بقيمة تتجاوز 11 مليار دولار. لم تقدّم الحكومة، كما «النظرية» عموماً، أي برهان على أن «القطاع الخاص» في أي مكان في العالم، ينجح في الحلول محل الدولة من دون أن يؤدي ذلك إلى أزمات إضافية. بل إن الأبحاث التجريبية التي ينشرها صندوق النقد والكثير من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية تؤكد أن أعلى من تنفيذها بواسطة القطاع العام، وتنطوي أيضاً على أسعار أعلى يتحملها المستهلك مباشرة من ميزانيتها أو عبر الضرائب التي يسدها للدولة ويجري استعمالها في تمويل بعض أشكال هذه العقود، كما هو مطروح في لبنان مثلاً على الصعيد إنتاج الكهرباء، إذ إن الشريك الخاص سيفرض أسعاره التي تؤمن له استرداد كلفة الاستثمار في أقل من 5 سنوات والفوائد على القروض ونفقات التشغيل والإدارة وأجور العمالة ومعدلات الربح التي يعتقد أنها مجزية، في حين أن الدولة ستتولى تسديد هذه الأسعار كذلك يذكّر معظم اللبنانيين عقدي بيروت في مقابل تمويل عملية الردم نفسها وإقامة البنية التحتية فيها. كذلك يذكّر معظم اللبنانيين عقدي BOT لإقامة شبكتي الخلوى مع شركتي «سيليس» و«ليبانسيل» عام 1994، اللتين اضطرت الحكومة إلى استردادهما عام 2002 بعدما خلفا أعلى الأسعار في العالم وأسوأ الخدمات وملفات بقيمة تتجاوز مليار دولار لم تسدها الشركتان للدولة والمشتركين. وعلى سبيل المثال أيضاً، المعاينة الميكانيكية هي عقد

شراكة مع القطاع الخاص، وكذلك مقدمو خدمات الجبابة والصيانة والتوزيع في الكهرباء، وبيوآخر كذاك عقود الشراكة مع شركة «سوليدير» منذ عام 1994، التي مغارة جمعيتا، وجميع أعمال المقاولات والمشتريات العمومية في الدولة لخدمات صيانة المباني والتنظيف... إنه لم يَحمَن أن تتعامل الحكومة اللبنانية مع الضغوط التي واجهتها من منطلق الاستسلام، لكنه يرى أن الحريري فعل ما يراه مناسباً، من وجهة نظره، لتجنب هذه الضغوط. مهما كان السبب، فإن النتيجة أن حايك، حتى تطوى صفحة انتخاباته، لن تريد أن تضع حاجات المجتمع كلها في عهده القطاع الخاص، لسبب واحد: لأنه «تاجر شاطر» لا يجيد

غير الربح.

(الأخبار)



حايك مؤمذ بقدرته على منافسة المرشحين الأميركي (هيلم الموسوي)

أما إذا طرح أحد الأعضاء اسمه، وهو ما يسعى إليه حالياً من خلال تواصل مع الأعضاء، ينتقل المرشحان إلى مرحلة المقابلات، قبل أن يُعلن اسم الرئيس الجديد للبنك.

يرفض حايك اعتبار معركة المازحة بقول إنها «لو كانت مزحة لما ضغط الأميركيون في الأصل، ولكناو قد احترموا اللعبة الديمقراطية وسعوا إلى إقناع الأعضاء بمشرحهم كما تفعل كل الدول بدلاً من الضغط على لبنان لسحب مرشح». ويضيف: الضغوط تعود إلى معرفتهم بان المرشح اللبناني قوي ويمك حصولها للفوز، أولاً لأن مؤهلاته على من مؤهلات مرشحهم، وثانياً لأن مرشحهم بخير القلق في البنك وخارجه.

«خدمت عسكريتي»

ماذا بعد انتهاء معركة البنك الدولي التي صارت نتيجتها شبه محسومة؟ بالنسبة إلى حايك «أنا خدمت عسكريتي وضحيت من أجل لبنان 13 عاماً». يضيف: «هذا قد لا يعجب البعض، لكن هذه هي الحقيقة. أنا تركت عملي الذي كنت تقاضى فيه حقياً راتباً يوازي 30 مرة راتبي في لبنان. والآن حان الوقت لكي أهتم بنفسى وأنقد مشاريعي الشخصية، ومنها الإهتمام بمتحف الأجدية الذي ينهته، والتركز على عملي رئيساً للجمعية العالمية للشراكة وثانياً لرئيس هيئة الأمم المتحدة للشراكة بين القطاع العام والخاص».

لكن الاستقالة لم تحصل لهذه الأسباب، بل هي مرتبطة بسحب الترشيح للبنك الدولي. هذا صحيح يقول حايك، مضيفاً: «عسى أن ترحبوا شيئاً وهو خير لكم وإذا كنت قد ترددت سابقاً، فإن الظروف قد نصحت لانسحاب» مع ذلك لا ينفي حايك لقلقه على مشاريع الشراكة التي يبذلها، وعلى إمكانية إجراء مشاريع شراكة صحيحة، لا تتحول عند التنفيذ إلى مشاريع خصخصة أو إلى عقود إدارة موجهة سياسياً.

## حايك: الحريري عمل ضميره وسحب ترشيحي، وأنا عملت ضميري واستمرت بالترشيح

مرشح بلا اوهام

بذلك، انتهت العلاقة التعاقدية لحايك مع الدولة اللبنانية، بعدما لم يشأ تحميلها تبعات قراره بالاستقالة. ماذا بعد؟ بين 15 آذار و15 نيسان، يُفترض أن يخضع المرشحون لمقابلات مع أعضاء مجلس إدارة البنك الدولي. لكن بما أن لبنان سحب مرشحه، فهذا يعني أن حايك بحاجة إلى من يترشح ليستمر في المعرفة. والنقص هنا لا يحتاج بالضرورة إلى دولة، بل يكفي أن يتبناه أحد أعضاء مجلس إدارة البنك، إذا لم يتحقق ذلك، ينتهي مشوار حايك مع المنافسة على رئاسة البنك الدولي لخصخصة أو إلى عقود إدارة للخصخصة.

## الاميت العام (السابق) للمجلس الاعلى للخصخصة: أنا ضد الخصخصة

الكتلة التقديّة الموجودة. لكنه يؤكد أنها تكون مفيدة يجب أن تكون وجهتها القطاعات المنتجة حصراً وليس شراء العقارات أو الإيداع في البنوك لتحقيق الفوائد العالية.

واقع التلزيات الحالية لا يشتر بالخير. المناقصات التي تجري هي في الغالب صورية. تبدأ بميلق وتنتهي بميلق آخر، بحجة ما يسمى «variation order» (ارتفاع أسعار المواد الأولية أو الكلفة أو تعديلات على المشاريع). كل تعاون مع القطاع الخاص كان على حساب الدولة والمواطن. نماذج الشركات التي أجريت بين القطاع العام والخاص لا تبشر بالخير أيضاً. ولذلك مخالفة القانون، حتى يكون له ما يريد. في القطاعات الأخرى ليست الحال أفضل. كارثة النفايات واضحة التي دعت، وتلزيات الطرقات لا تمترّ عن الأموال الهائلة للعيار، وتلزيات التنشيك في أي مشروع شراكة في الطاقة، التي تدفع، حتى مغارة جمعيتا تشكل نموذجاً مأسوياً للشراكة مع القطاع الخاص. لكن بالرغم من كل ذلك، كان حايك يعد بتقديم نموذج مختلف مبني على الشفافية وإفقال مزاريب الهدر، لكنه استقلال قبل أن ينفذ وعده.

يقف هنا. وجد في نفسه المؤهلات التي تسمع له بقيادة البنك الدولي. طرح الأمر على رئيس الحكومة، فُحصّن الأخير، وأوعز إلى وزير المالية علي حسن خليل تقديم الترشيح رسمياً. هذه لم تكن «مزحة». هو قرار اتخذته الحكومة عن دراية كاملة، بعدما وجدت أن مرشحها قادر على منافسة المرشح الأميركي ديفيد مالباس، الذي يلقي ترشيحه تحفلات من عدد من الدول المهتلة في مجلس إدارة البنك، التي تجد أن أفعاره لا تتناسب مع تطلعاتها لمستقبل البنك. للمنافسة، إن اختيار رئيس البنك الدولي، يجري من قبل أعضاء مجلس إدارته 25، بعد مقابلات يجرولها مع المرشحين. لم تشأ أميركا الوصول إلى هذه المرحلة، فطلب الحريري من حايك سحب ترشيحه، لكن الأخير أبدى رغبته في استعمال المعرفة، وأضعا استقالته من المجلس الأعلى لخصخصة يتحصر في رئاسة الحكومة، إذا ما أصرت على سحب الترشيح. قبل الحريري الاستقالة في اليوم نفسه لسحب الترشيح الأسبوع الماضي. وفي الحالتيين لم يُبلّغ حايك رسمياً، (يقول حايك إنه علم بقرار سحب الترشيح بعد نشره في «الأخبار»). بهذه الخفة جرى الخول في «المعرفة» ثم الانسحاب منها قبل أن تبدأ!

## الاميت العام (السابق) للمجلس الاعلى للخصخصة: أنا ضد الخصخصة

قبل استقالة الأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة زياد حايك من منصبه الأسبوع الفاتت، كان المجلس يعمل على ثلاثة مشاريع شراكة هي: بناء داتا سنتر، توسعة مطار بيروت وشرق طريق خلدة - ضبية - جبيل. لا تزال المشاريع الثلاثة في مرحلة الدراسة، إذ يتوقع أن يُنجز أول مشروع الداتا سنتر خلال سنتين، فالطار خلال ثلاث سنوات وبعده الطريق السريع. المحمسون لتنفيذ قانون الشراكة يعتبرون أنه يحدّ كثيراً من الصفقات العلنية والتلاعب بالترزيات ودفاتر الشروط والعقود. كما يغلّق منافذ المشاريع على السياسة أو التدخلات السياسية. لكن هل المرور عبر المجلس الأعلى للخصخصة يحدّ فعلاً من الفساد؟ يوضح الأمين العام السابق للمجلس أن تطبيق قانون الشراكة يعني تلقائياً سحب البساط من تحت مساعي أي جهة للتحكّم في مسار التلزييم بشكل منفرذ. يعود ذلك إلى الرامية إشتراك كل الجهات المعنية في مرحلة التصميم والتنفيذ. على سبيل المثال، يوضّح حايك أن مشروع توسعة مطار بيروت يتم بالتنسيق والتعاون مع وزارات الداخلية والسياحة والأشغال والبيئية، إضافة إلى طيران الشرق الأوسط والجيش. وأكثر من ذلك، لا بد من إطلاع الشركات المؤهّلة على دفتر الشروط وعقد الشراكة المفترض. مجلس الوزراء».

# المجلس الأعلى للخصخصة: تخلي الدولة عما بقي من صلاحياتها

«المجلس الاعلى للخصخصة» تجربة جديدة تضمن امام نموذج من الإدارات الرديفة للدولة ومؤسسانها، البضة التي اختبرت في سبيل تهريب بعض مشاريع الخصخصة في عهد الرئيس الراحل ريفع الحريري تعود بصلاحيات اوسع بملك فانوت الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي يراه اقتصاديون «مخصصة مفعمة»

ميسر زرق

فيما يرتفع منسوب العداء للقطاع العام، يتقدّم مشروع «الشراكة بين القطاعين العام والخاص»، مع سعي مجموعة من السياسيين والاقتصاديين إلى تسوية بوصفه الخيار الوحيد لإعادة النهوض بالبلد. ولكي «يكتشل النقل بالزعرور» أعيد إحياء المجلس الأعلى للخصخصة، وتضاعفت أعماله ومسؤولياته وفق قانون الشراكة الذي اقّره مجلس النواب في عام 2017، والذي نصّ على التفويض إلى المجلس (بعد إضافة كلمة «والشراكة» إلى تسمة الشراكة بريء بمهمات جديدة بنحو مثير للجدل. في كل هذه العمليّة؟

## التفويض الذي اعطي للمجلس ليس سوى خرق للدستور وتضارب الصلاحيات مع الحكومة

في لغة السياسة، يريد دعاء المشروع من خلال هذا التفويض تصوير «المجلس» بصفتة الجهة المؤهولة تنفيذ المشاريع الإقتاذية. لكن المواد كما يلخظها القانون تؤكد بما لا يدع أي مجال للشك أن التفويض ليس سوى خرق للدستور وتضارب الصلاحيات مع الحكومة. يفتّظ في أن الصلاحيات وسلطة الوزراء على القطاعات التي يشملها القانون (الاتصالات والكهرباء والطيران المدني).



مساهمة الدولة في مشروع موازنة المجلس قدّرت بملك مليار ليرة لبنانية بحد راتبه وأجور (هيلم الموسوي)

الرسمية. إذ يحقّ لرئيس المجلس الأعلى للخصخصة اقتراح المشاريع، وتقوم الأمانة العامة للمجلس نفسه بإعداد دراسة للمشروع الذي اقترحه رئيسها، ويستمرّج هو رأي المجلس بميلغ وقدره ملغار ليرة لبنانية، وهي بدل رواتب وأجور، فيؤلف لجنة للمشروع تضمّ ممثلاً عن الوزير المختص وممثلاً عن وزير المالية ورئيس الهيئة المنظمة للقطاع عند وجودها. وتتسعين هذه اللجنة بفریق عمل ينسّق نشاطات المشروع مع أشخاص ذوي خبرات معينة بحسب الحاجة، مع الإشارة

إلى أن أي أجر إضافي يستحق لأحد أعضاء اللجنة يكون على عاتق الدولة؛ وهنا تجدر العودة إلى موازنة عام 2019 التي حددت مساهمة الدولة في مشروع موازنة المجلس بميلغ وقدره ملغار ليرة لبنانية، وهي بدل رواتب وأجور، فضلاً عن المساهمة في نفقات جاریة أخرى يقرها في ما بعد وزير المالية؛ وسيرتفع تمويل المجلس إلى 120 مليون دولار (مقسمة على خمس سنوات) في حال السير بقرض البنك الدولي لخلق فرص عمل للشباب، ستتذهب كلها لقاء

استشارات ودراسات. كذلك تدخل ضمن صلاحيات المجلس موافقة الحكومة على المشروع درس طلبات التأهيل. إذ تزوّد لجنة الموازنة التابعة للمجلس، الراغبين في التأهل بالمعلومات والتلعيقات اللازمة لتقدّموا بطلباتهم على أساسها. وتقوم بدراسة طلبات التأهيل وفقاً للمعايير التي أعلنتها لجنة المجلس، على أن ترغف الأخيرة اقتراحاً بأسماء المؤهلين. وتتولى اللجنة ذاتها أيضاً إعداد مسودة دفتر شروط، يمكن تعديلها بعد مشاورات مع المرشحين المؤهلين،